الفلاحة وافاق التنمية المحلية بإقليم شفشاون شمال المغرب

محمد البقالي: طالب باحث في الجغرافيا جامعة ابن طفيل القنيطرة
محمد العطار: باحث في الجغرافيا
محسن بطشي: أستاذ التعليم العالي شعبة الجغرافيا بكلية العلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل، القنيطرة
فاطمة اليزري: طالبة باحثة في الجغرافيا جامعة ابن طفيل القنيطرة.
المغرب

ملخص المقال:

لقد تم تكريس الفلاحة كأولية لتنمية البلاد منذ بداية الاستقلال، وباتجاه المغرب نحو الحسم مع الخيارات الصناعية التي اعتمدتها، آنذاك جل بلدان العالم الثالث الأخرى، تأكدت هذه الاستراتيجية خلال أول اجتماع للمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط سنة 1964، "فالمخطط الثلاثي الذي أعد سنة 1965 ركز على عنصرين أساسين يمثلان مرتكزي الاستراتيجيات الفلاحية، وهما التحديث والعقلنة"[1]. إلا أن هذه الاستراتيجيات حققت مكتسبات مهمة لمجالات دون أخرى، فمجمل الاستثمارات همت المدارات المسقية، بينما المناطق البورية كما هو الحال بإقليم شفشاون، فقد عرف تدخلات محدودة تجلت في الأشجار المثمرة وغير مثمرة لم تساهم في تحقيق تنمية ترابية مستدامة.

الكلمات المفاتيح: القطاع الفلاحي بشفشاون –التنمية الترابية –نمط الإنتاج.

مقدمة:

كان المغرب إبان الاستقلال بلدا فلاحيا بالدرجة الأولى، حيث إن ثلثي ساكنته النشيطة الذكورية كانت تشتغل في القطاع الفلاحي، مع وجود ثلاثة أرباع ساكنة المغرب من أصل عشرة مليون سنة 1999تعيش في الوسط القروي، شكلت الفلاحة نسبة 38% من الناتج الداخلي الخام، ممتدة على 7.8 مليون هكتار مزروعة، وانتشار ماشية تعد ب 21 مليون رأسا (غنم، بقر، ماعز)، وكان القطاع الفلاحي يضمن الاكتفاء الذاتي الغذائي للبلاد، وتفوق صادراته بكثير واردات المنتوجات الغذائية[2]. رغم ذلك ظلت هذه العلاقة ثنائية، حيث تعايش ضمنها قطاع صغير، عصري مركزي تنافسي موجه نحو التصدير.

يرتكز النشاط الفلاحي بإقليم شفشاون على زراعة متنوعة كزراعة الكيف التي تحتل الدرجة الأولى، وكذا زراعة الحبوب وبعض المغروسات الشجرية مشكلة دعامة أساسية، أما تربية المواشي تمثل موردا رئيسيا معتمدة على المراعي الطبيعية، فالمساحة الصالحة للزراعة تمثل 10788 هكتار مساحة سقوية، ومنه البورية تصل إلى 153496 هكتار[3].

فمن هنا يبدو، أن الإشكالية المزمع تحليلها والتمحيص فيها، مرتبطة بكون القطاع الفلاحي يشكل عماد اقتصاد ساكنة الإقليم، فرغم أن مجال الدراسة هو مجال جبلي ذو انحدارات شديدة وتربات فقيرة، فإنه يستغل بكثافة لا تطاق، مما أدى إلى تدهور البيئة المحلية، وضعف استغلال الأراضي غير الملائمة للزراعة، إضافة إلى معضلة تدهور التربة. إذن فما السبيل لتحقيق تنمية فلاحية بالإقليم؟ وكذا تجاوز الاكراهات التي تعيق القطاع الفلاحي.

ولمعالجة هذه الإشكالية، يقتضي منا تتبع عدة مناهج علمية، كالمنهاج الوصفي والتحليلي، عبر تحليل وتفسير الظواهر ذات الصلة بالموضوع.

وفي هذا السياق، فإننا سنتطرق للنقط التالية:

1- توطين منطقة الدراسة.

2- بنية عقارية معقدة، تطرح تعدد المشارات الفلاحية.

3- مجال غابوي يعرف أشكال تدهور مختلفة.

4- قطاع فلاحي شاسع تقليدي مرتبط بالتقلبات المناخية.

5- مقترحات لتطوير وتنمية القطاع الفلاحي بالإقليم.

1- توطين منطقة الدراسة.

يقع إقليم شفشاون بأقصى شمال المملكة المغربية وممتد على مساحة تقدر ب 4350 كلم مربع بين خطي طول 583° شرقا و486°غربا، ثم بين خطي عرض 455° جنوبا و537° شمالا، وهو بذلك يوجد داخل نطاق الريف الغربي المتميز ببنية عقارية تتخللها مجموعة من المشاكل الجد معقدة، كما ينتمي إداريا إلى جهة طنجة تطوان الحسيمة التي كانت تحت النفوذ الإسباني. ويحد المجال شمالا بالبحر الأبيض المتوسط، جنوبا بإقليم تاونات وسيدي قاسم، شرقا بإقليم الحسيمة، وغربا بإقليم تطوان والعرائش[4]. كما

يغلب على الإقليم طابع قرويا، يصل تعداد سكان الإقليم حسب إحصاء 2014 إلى 457432 نسمة 138 / نسمة/ كلم مربع. كما توضح الخريطة اسفله.

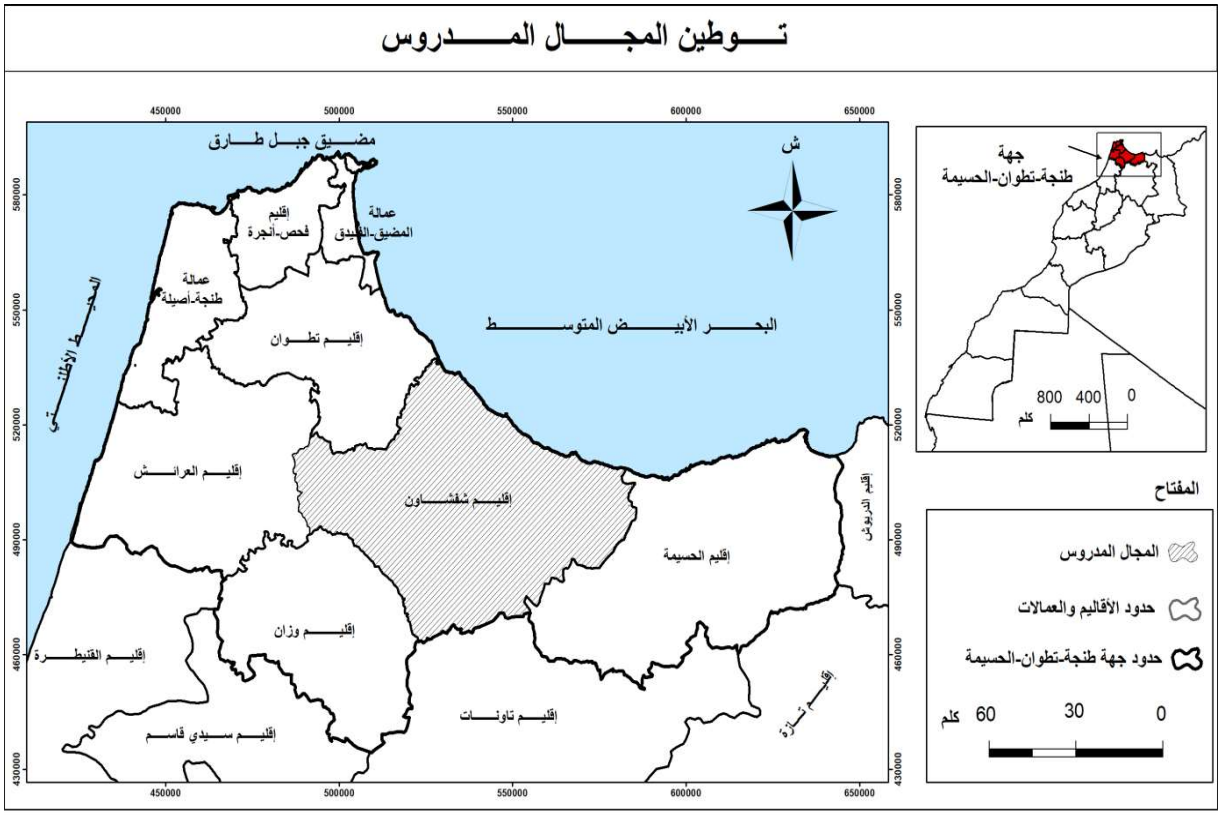

المصدر: عمل شخصي اعتمادا على التقسيم الجهوي 2014م

2- بنية عقارية معقدة، تطرح تعدد المشارات الفلاحية

إن عملية التحديد العقاري في المنطقة الخليفية لم تكن تحقق التصفية الهندسية، فالتصاميم المعدة من طرف المهندسين بالنسبة للعقارات الحضري مجرد تصاميم معماري، وتلك الخاصة بالعقارات القروية عبارة عن تصاميم تقريبية، ذلك راجع لانعدام تقنيات وعمليات التثليث بهذه المنطقة، الأمر الذي يطرح إمكانية إعادة تحفيظ العقار أكثر من مرة من طرف الغير وإمكانية تداخل العقارات فيما بينها.[5] ويشكل النظام العقاري ركيزة أساسية في الهياكل الفلاحية، فالوضعية العقارية المعقدة والتباين الكبير في تملك الأراض ينعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمجال الريفي المغربي بشكل عام، وإقليم شفشاون بشكل خاص.

حسب الإحصاء الفلاحي لسنة 2004 تقدر المساحة الفلاحية بالإقليم حوالي 164284 هكتار، وتتميز البنية العقارية بين ثلاث أنظمة عقارية أساسية منها: أراض الأحباس تمثل 22 ألف قطعة أرضية.[6] موزعة على 18 قبيلة، والأراض السلالية التي تخضع بدورها لوصاية المندوبية الإقليمية لأوقاف، ثم أراض الجيش، بالإضافة إلى الأملاك الخاصة.

إن تفتت الاستغلاليات يعتبر عائقا أمام تطوير وتنمية القطاع الفلاحي، فغالبية الأسر الفلاحية أغلبهم فلاحون فقراء يعتمدون على وسائل الإنتاج التقليدية، حيث صنف الاستغلاليات المتوسطة والصغرى تهيمن عليها فئة واسعة من الفلاحين بالإقليم، ويتزايد تشتت قطع الحيازات الفلاحية بالمجال بشكل ملحوظ بالانتقال من فئة الحيازات المتوسطة، ثم الكبرى إلى فئة الحيازات الصغرى.

3- مجال غابوي يعرف أشكال تدهور مختلفة

يعتبر إقليم شفشاون منطقة غابوية بامتياز بمساحة 163.000 هكتارا، حيث تشكل 38.36 بالمئة من المساحة الغابوية على صعيد جهة طنجة تطوان[7]، محتلة بها المرتبة الأولى على الصعيد الوطني ب 1.8 بالمئة. " ويتميز المجال الشفشاوني بغطاء نباتي مطابق لنوع السفوح الأطلسية والمتوسطية، فالأول يعد مجالا غابويا، في حين الثاني هو بمثابة مجال انتشار الماتورال..."، فطبيعة المناخ وأهمية التساقطات يلعبان دورا أساسيا في هذه المعادلة " ذلك أن السفح الغربي في اتجاه الجنوب والجنوب الشرقي، يتواجد ضمن النطاق الرطب وشبه الرطب، في حين أن السفح المتوسطي يتواجد ضمن نطاق شبه جاف " [8] . ومن جانب آخر فالغطاء النباتي للإقليم يتميز بتنوع تشكيلاته، حيث تحتل فيه أشجار البلوط الفليني أكبر مساحة تقدر بحوالي 38 بالمئة (60000 هكتارا)، والبلوط الأخضر ب 17 بالمئة، كما يزخر ببعض الأصناف النادرة كالشوح والأرز وكذا العرعار حيث لا تتجاوز مساحة كل صنف منها 40000 هكتارا.

هذا المورد الغابوي الهام يتعرض باستمرار لشتى أنواع التدهور والتراجع، اما بأسباب بشرية، كقطع الأشجار والزحف على الملك الغابوي لاستغلاله في الزراعة، او بأسباب طبيعية كقساوة المناخ والحرائق.

الصور الميدانية أسفله توضح حجم التدهور الغابوي في اقليم شفشاون، من حرائق وزحف على الملك الغابوي بحثا عن أراضي خصبة إضافية، او قطع للأشجار واستغلالها في البناء والتدفئة.

مبيان رقم 1: التشكيلات الغابوية بالإقليم

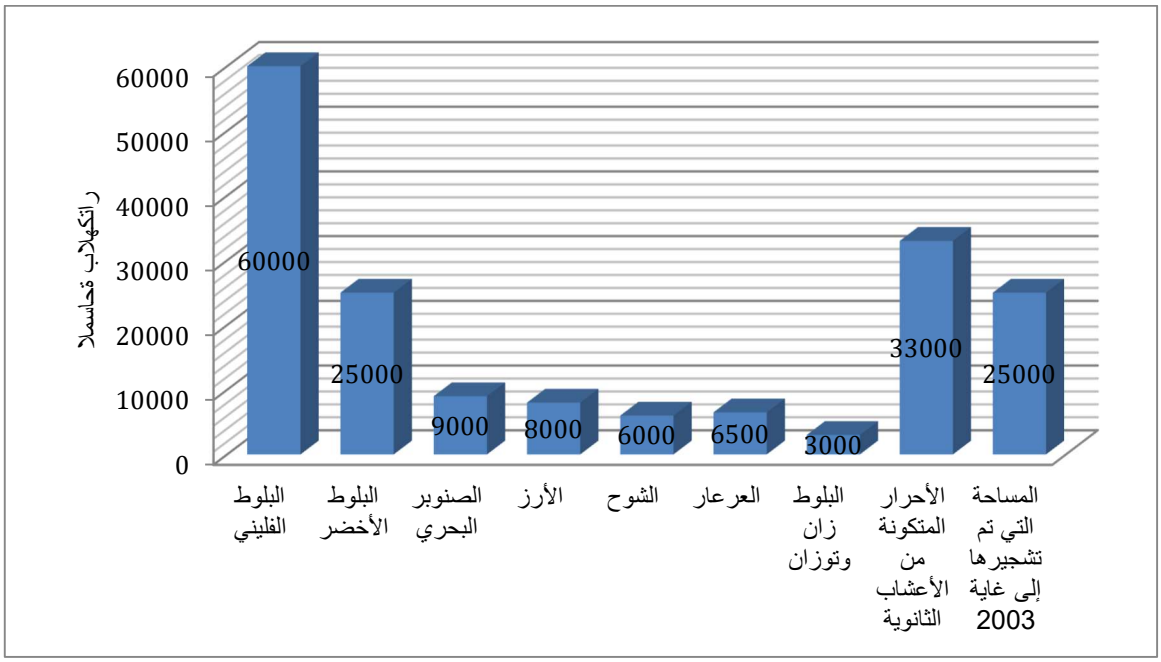

المصدر: الدراسة الميدانية 2019-2018.

يتضح من خلال المبيان وجود تنوع داخل التشكيلات الغابوية بالمجال المدروس، إذ يحتل البلوط الفليني حيزا مهما بنسبة 98%، ثم تليه الأعشاب والأحراش الثانوية بنسبة 19 %، بينما البلوط الأخضر ب 15 %، فيما تظل نسب التشكيلات الأخرى ما بين 1 و5 .% أما التشجير فيمثل نسبة 16 % والحصيلة مرشحة للارتفاع بفعل مجموعة من البرامج التي تستهدف الإقليم عن طريق التشجير بواسطة الأشجار المثمرة والغير المثمرة. و يتحكم في توزيع الغطاء النباتي بإقليم شفشاون مجموعة من العوامل، من قبيل الصخارة والتطور الجيومورفولوجي والترابي واتجاه السفوح وكمية التساقطات والعوامل الحرارية والتجميد. فهي عوامل متداخلة ذات تأثيرات متبادلة لها حضور قوي على مستوى استقرار الغطاء النباتي، كما يزخر المجال المدروس بمميزات بيومناخية، بيوجغرافية، جيومورفولوجية وجيولوجية، تجعل منه مجالا متميزا من حيث غنى وتنوع غطائه النباتي، كالمنتزهين الوطنيين تلاسمطان وبوهاشم اللذين تدخلان ضمن تراب إقليم شفشاون.

إن أهمية تنوع التشكيلات الغابوية بالإقليم تلعب دورا مهما على المستوى السياحي والإيكولوجي، رغم أنها تعاني من الإكراهات المتزايدة التي يعرفها الخزان الطبيعي للإقليم منها: الحرائق، والتوسع بواسطة الاجتثاث والتعشيب، إضافة إلى الرعي الجائر.

4- قطاع فلاحي شاسع تقليدي مرتبط بالتقلبات المناخية

إذا كان اقتصاد جبال الريف بصفة عامة لا زال تقليديا في معظم بنياته، فإن منطقة شفشاون اقتصادها بدوره تقليدي جبلي يهدف بالأساس إلى توفير الحاجيات الضرورية لساكنته، وعلى غرار باقي السلاسل المتوسطة، فالإقليم آهل بالسكان القارين المرتبطين بالنشاط الزراعي، غير أن هذا النشاط يتميز بصغر حجم الاستغلاليات (ملكيات مجهرية)، فالنشاط الزراعي الذي يرتكز على زراعة الحبوب والغراسة المتنوعة، ثم تربية تقليدية للمواشي لا تكفي حاجيات الساكنة الغذائية، مما يدفعهم إلى الهجرة للبحث عن مصادر دخل إضافية(التوجه نحو تعويض زراعة الحبوب بزراعة القنب الهندي)، إذ تم إدخال بذور هجينة مثل "خردالة" أو "باكستانية" وغيرها من البذور، ولعل ما جذب المزارعين هو ارتفاع مردوديتها، بالرغم من طول المدة الزمنية لنضجها مقارنة مع الكيف الأصلي.[9] غير أن ساكنة المجال تتميز عن غيرها بكونها تعيش متفرقة ومنغلقة داخل خلايا صغيرة عبارة عن مجموعات بشرية متفرقة تختلف من حيث الأنظمة الزراعية وأنماط الحياة.

كما أن نسبة الأراضي السقوية جد ضعيفة بالإقليم، مقارنة مع الأراضي البورية التي تستحوذ على معظم المجال. وهذا ينعكس على نوعية الزراعة بالمجال، حيث تحتل زراعة الكيف الدرجة الأول ضمن المزروعات، وتمثل النسب الأخرى كالقمح الصلب والرطب والشعير حسب منوغرافية إقليم شفشاون إلى 613000 قنطار موزعة على الشكل التالي:

مبيان رقم 2: معدل المردودية للمزروعات الفلاحية بشفشاون للمواسم الفلاحية ما بين 1999/ 2004

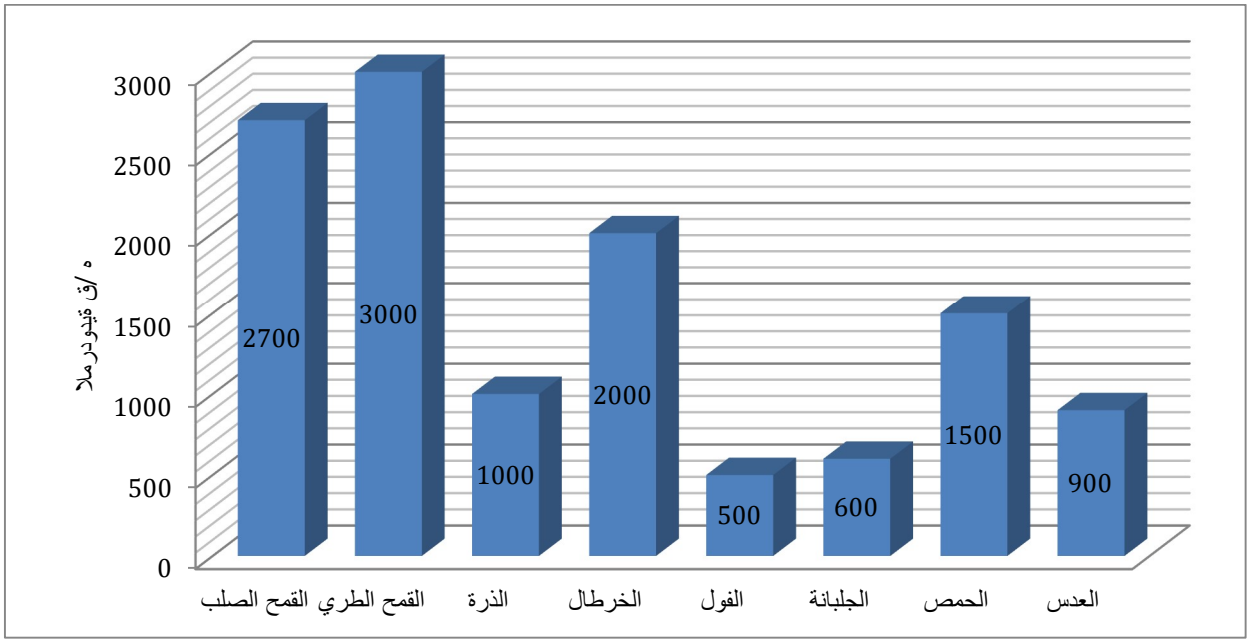

المصدر: دراسة ميدانية 2019.

تعرف زراعة الحبوب بالإقليم موسمين متباينين، بين موسم للزراعات البكرية تهم القمح الطري والقمح الصلب بحكم ما تتطلبه من كميات مهمة من الأمطار، مقابل هناك موسم للزراعات المزوزية تهم القطاني، الذرة، الشعير التي يكفيها أحيانا ما يزيد عن 200 ملم في السنة من الأمطار.

أما بخصوص المغروسات، والتي شغلت خلال الموسم الفلاحي 2003/ 2004 مساحة قدرت ب 58046 هكتار، فإنها حققت ما قدره 206200 قنطار كحجم إجمالي، مما يسمح لنا بالقول، إن معدل مردودية هذا النشاط بصفة عامة وصلت3.55 قنطار/ هكتار، لكن وإذا تم تدقيق النظر في نوع الأشجار المثمرة الموجودة يتضح أن أشجار الزيتون تحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة ب 40000 هكتار، غير أنها لم تحقق سوى مردودية ضعيفة لم تزد عن 1.13 قنطار/ هكتار، تليها مغروسات التين واللوز وحب الملوك والكروم بنسب ضعيفة.

مبيان رقم 3: معدل مردودية الأشجار المثمرة بإقليم شفشاون خلال الموسم الفلاحي 2003-2004

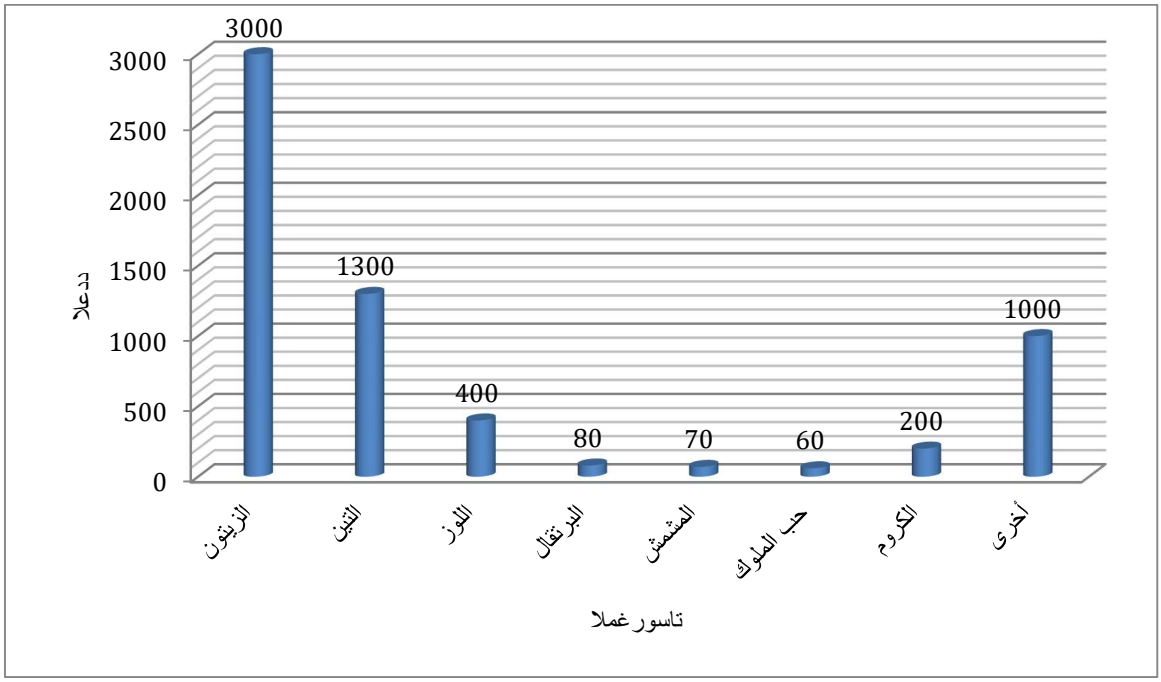

المصدر: استغلال لمعطيات المندوبية الإقليمية للفلاحة بشفشاون. 2019

- تربية المواشي

يبقى قطاع تربية الماشية بمثابة الجزء الثاني المعتمد في نشاط الفلاح الشفشاوني، وقد وصل قطيعه سنة 2004 إلى 473400 رأس، مشكلا أساسا من الماعز ب أزيد من نصفه بحصة 54.29 %، متبوعا بقطيع الأغنام والأبقار بحصص متقاربة هم 15.17 و13.75 % على التوالي، لتظل أصناف الحمير والبغال ثم الخيول تشكل في مجموعها حصة 16.79 %، غير أن هذا القطيع عامة يظل متواضعا سواء من ناحية إنتاج اللحوم (739462 كلم) أو الحليب (4000 لتر)[10]. إلى جانب طبيعة وظائفه المقدمة للنشاط الزراعي المتمثلة أساسا في الحرث والدرس.

مبيان رقم 4: حجم قطيع الماشية بإقليم شفشاون لسنة 2004

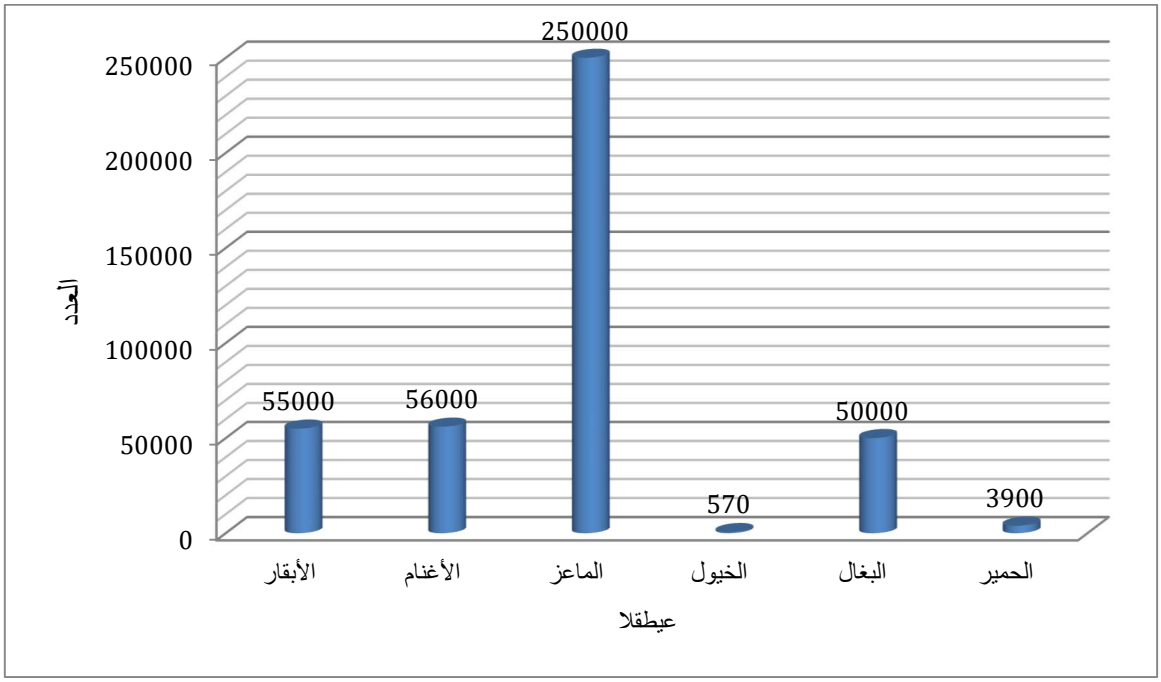

المصدر: المندوبية الإقليمية للفلاحة بشفشاون. 2018

كما يسجل في هذا الصدد، كون القطيع المعني يعتمد جله على كلأ الغابة، ذلك أن الرعي بالمجال الغابوي مسموح به ومعترف به في التشريع شريطة احترام استمرارية الغابة، غير أنه لا يوجد توازن بين الحمولة الحقيقية لهذا القطاع والموارد الرعوية الغابوية، مما يؤدي إلى الرعي المفرط وتدهور التربة وانعدام التجدد وتقدم سن الأشجار [11].

على العموم فإن نمط الانتاج الفلاحي المعتمد بالمنطقة، يمزج بين الزراعة المعيشية كالحبوب وزراعة الكيف وبعض الأشجار المثمرة كالزيتون والتين واللوز وغير ها من الأشجار المثمرة، إضافة إلى تربية المواشي التي تشكل نشاطا فلاحيا أصيلا يرجى من ورائه تحقيق مداخيل إضافية للساكنة. علاوة على المنتوجات المحلية كجبن الماعز الذي يتميز به الإقليم، وكذا زيت الزيتون والتين المجفف.

- مقترحات لتطوير وتنمية القطاع الفلاحي بشفشاون

من أجل تنمية وتطوير القطاع الفلاحي بإقليم شفشاون، يمكن التطرق للمقترحات التالية:

- تقوية وتشييد البنيات التحتية والمرافق الاجتماعية بالمجال.
- تسهيل المساطير الإدارية لتشييد السدود التلية.
- حماية الموروث الغابوي من التلف، من خلال تنظيم الرعي بالغابة، واعتماد نظام عصري لتربية المواشي.
- تشييد وحدات إنتاجية إقليمية لجبن الماعز وتربية النحل.
- إحداث مراكز للتكوين المهني مهتمة بالحرف المتعلقة بالفلاحة والسياحة.

- تشجيع استعمال بذور الكيف الأصلي محل الكيف الدخيل المستورد.

- تأهيل العنصر البشري وتقوية القدرات المحلية، لأن تطوير الفلاحة يظل مرتبط بالجماعات الترابية داخل الإقليم، التي أوكل لها في تخطيط وإعداد المخططات الجماعية.

خلاصة:

من خلال هذه المقالة لاحظنا أن اقتصاد إقليم شفشاون ما زال وفيا لنشاطه الفلاحي التقليدي المتمثل في الرعي والزراعة المعاشية وضعف الانتاجية، وللنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للإقليم يتطلب تثمين وتقوية البنيات التحتية والاستغلال المعقلن للموارد الطبيعية والبشرية، مع جلب استثمارات وتأهيل الفاعلين المتدخلين في المشاريع التنموية في ظل اشراك السكان المحليين وتفعيل دورهم، وكذلك التعبير عن حاجياتهم الأساسية والإنصات إلى آرائهم والأخذ بعين الاعتبار مقترحاتهم قصد تسطير مختلف البرامج والمشاريع التنموية لتدبير الشأن المحلي الترابي.

الهوامش:

1 المغرب الممكن، 2006، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية: ص: 65.

2 المغرب الممكن، 2006، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية: ص: 58.

3 المغرب الممكن، 2006، المرجع السابق –ص: 153.

4 منوغرافية إقليم شفشاون لسنة 2014.

5 عبد السلام قروق، 1985-1984،" تمديد نظام التحفيظ العقاري المحدث بظهير 12 غشت إلى المنطقة السابقة للحماية الإسبانية"، بحث نهاية الدروس بالسلك العادي للمدرسة الوطنية لإدارة العمومية–الرباط–ص: 22.

6 المجلس العلمي لأوقاف بشفشاون. 2017.

7 المفتشية الجهوية لإعداد التراب والبيئة 2006." جهة طنجة تطوان عناصر تمهيدية "، ص: 19.

8- Ballette. All. 1975/76 : << Etude d'identification…>>.OP.CIT.P: 12.

9 محمد بودواح، 2002، "دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وآفاق التنمية في جبال الريف: نماذج من الريف الأوسط. دكتوراه الدولة في الجغرافيا، جامعة محمد الخامس–الرباط.

10 المندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية لطنجة تطوان، 2005." النشرة الإحصائية الجهوية. "، ص: 61-62.

11 المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، 2000: " دليل التربية البيئية في الأوساط الغابوية."، ص: 45.

.